

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل

The role of small and medium enterprises in providing job opportunities

عبد الرزاق زويني*

Abderrezak Zouini

مخبر علم الاجتماع الإقتصادي والحركات الاجتماعية جامعة قسنطينة 2 - عبد الحميد مهري - (الجزائر)

abderrazekzouini@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022-09-30

تاريخ القبول: 2022-08-27

تاريخ الاستلام: 2022-03-13

ملخص:

إنطلاقاً من دور القطاع الخاص كشريك ضروري للقطاع العام في توفير مناصب الشغل، وعملاً بتجارب الدول المتقدمة في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي حققت أهدافاً اقتصادية واجتماعية معتبرة، قامت العديد من دول العالم بتشجيع فكرة العمل الحر ودعم المبادرات لتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إذ تعد هذه الأخيرة مصدراً للأمن الاقتصادي كونها تعطي فرصة للاستثمار لجميع فئات المجتمع، واعتبارهم شركاء في العملية التنموية ما يمثل فرصة للجميع حتى الفئات الهشة في المجتمع مثل الفقراء، المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة ما يحقق الاستقرار الاجتماعي.

والجزائر وبعد تجربة اتسمت بالاعتماد الكلي على المؤسسات الكبرى، تبنت إصلاحات عميقة إهتمت في معظمها بالقطاع الخاص الذي يعتبر حجر الأساس لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كلمات مفتاحية: البطالة- العمل الحر - المؤسسات المصغرة- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تصنيفات JEL : J6 ، J230، M130، M130.

Abstract:

The private sector is a necessary partner in providing jobs. Many countries encouraged self-employment and supported initiatives to establish small and medium enterprises. Experiences of developed countries reveal that they achieved significant economic and social goals. These enterprises represent a source of economic security as they give opportunities to invest for all segments of society -even the fragile groups in society such as the poor, women and people with special needs- and consider them as partners in the development process.

Algeria adopted deep reforms concerned mainly with the private sector, which is the cornerstone of the small and medium enterprise sector.

Keywords: unemployment- self-employment- micro enterprises- small and medium enterprises.

Jel Classification Codes: J6, J230, M130, M130.

1. مقدمة:

فرضت التحولات الاقتصادية الدولية على دول العالم تبني المشروع الخاص كأساس للتنمية الاقتصادية، وأصبح السوق كمؤسسة اجتماعية تعمل على تلبية الاحتياجات البشرية من الأمور المعترف بها على مستوى العالم. هذا ما أفرز نمطا جديدا في مجال الأعمال ألا وهو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا القطاع الذي أثبت قدرته على التأقلم مع التغيرات السريعة التي يشهدها النشاط الاقتصادي هذا من جهة. ومن جهة أخرى برزت مشكلة البطالة كظاهرة سوسيو اقتصادية نالت اهتمام العديد من التخصصات، وفرضت نفسها كأحد المواضيع التي يبنى عليها تقدم الدول، فهي مرتبطة بالاستقرار السياسي والاقتصادي للمجتمعات.

وانطلاقا من دور القطاع الخاص كشريك ضروري للقطاع العام في توفير مناصب الشغل، وعملا بتجارب الدول المتقدمة في تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي حققت أهداف اقتصادية واجتماعية معتبرة، قامت العديد من دول العالم بدعم وتشجيع هذه المؤسسات فأصبحت تمثل ما نسبته 90 % من إجمالي عدد المشاريع الخاصة في غالبية دول العالم. حيث اتجهت الدول لتقديم الدعم الحكومي ممثلا في إعانات وقروض وتسهيلات إدارية وقانونية جعل لها مكانة في المحيط الاقتصادي الذي تميز لعقود بالاحتكار من طرف القطاع العام. فالسياسات التنموية لمعظم الدول منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي أضحت قائمة على مبدأ تكافؤ الفرص بين القطاعين الخاص والعام، ويرى الملاحظون والمحللون الاقتصاديون أن واحدة من أهم أسباب تعثر التنمية في الدول النامية وزيادة اتساع الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، إهمالها لهذا القطاع.

والجزائر وبعد تجربة اتسمت بالاعتماد الكلي على المؤسسات الكبرى وإعطائها الأولوية في تحريك عجلة التنمية، اتجهت للانخراط في اقتصاد السوق كتوجه جديد، فتم إعادة النظر في النظام القانوني والإداري الذي يحكم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فبدأ من عقد التسعينات من القرن الماضي شهدت الجزائر تحولات جذرية نتجت عن التغيرات الإقليمية والدولية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية العالمية، وتبعا لذلك تبنت إصلاحات عميقة إهتمت في معظمها بالقطاع الخاص، هذا الأخير هو حجر الأساس لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فأُنشئت وزارة خاصة سميت بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1993 إهتمت بإنشاء وتطوير هذا النوع من المؤسسات. ذلك لأهمية الدور الذي تلعبه في الإقتصاد القومي وكأداة لتحقيق التنمية المتوازنة والأهداف الوطنية التي يرسمها أي اقتصاد.

وسنحاول من خلال هذا المقال تبيان أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول عامة و في الاقتصاد الجزائري خاصة، وكذا مساهمتها في توفير فرص العمل.

2. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتلخص مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات،

تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلاتها السنوية 500 مليون دينار.

2.1 المؤسسة المتوسطة: تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخصا، و رقم أعمالها محصور بين 200 مليون دج و 2 مليار دج، ومجموع ميزانيتها السنوية محصورة بين 100 و 500 مليون دج.

2.2 المؤسسة الصغيرة: تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 10 إلى 49 شخصا، ورقم أعمالها لا يتعدى 200 مليون دج، ومجموع ميزانيتها السنوية لا تتعدى 100 مليون دج.

3- المؤسسة المصغرة: تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 1 إلى 9 أشخاص، و رقم أعمالها لا يتعدى 20 مليون دج، ومجموع ميزانيتها السنوية لا تتعدى 10 مليون دج.

جدول 01: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09 عامل	من 01 إلى 20 مليون دج	من 01 دج إلى 10 ملايين دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عامل	من 20 إلى 200 مليون دج	من 10 دج إلى 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250 عامل	من 200 مليون دج إلى 2 مليار دج	من 100 دج إلى 500 مليون دج

المصدر: القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة

والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، 2001، ص 05.

3. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم:

1.3 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة:

يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدول المتقدمة بما نسبته 70 إلى 80% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه المؤشرات تتطلب ضرورة إيلاء هذا القطاع في الدول العربية أهمية كبرى ليكون محركا لقوى الاقتصاد وتوظيف العدد الأكبر من المواطنين.¹

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المشروعات الصناعية في العديد من دول العالم في مراحل نمو مختلفة، كما أنها تمثل مصدرا مهما للعمالة وتساهم في ترقية الصادرات وزيادة الابتكار من خلال ظهور مجموعة من رواد الأعمال ذوي الكفاءة والطموح والنشاط.

وتشير بعض الإحصائيات إلى أن " المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، وتوفر ما بين (40% - 80%) من إجمالي فرص العمل وتوظف من (50% - 60%) من القوى العاملة في العالم. وتساهم هذه المشروعات بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم

المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 85% من إجمالي الناتج المحلي في إنجلترا و 51% في الولايات المتحدة الأمريكية.

وسواء بالدول المتقدمة أو بالدول النامية ستظل المشروعات الصغيرة هي الأكثر عدداً بالمقارنة بعدد المشروعات المتوسطة والكبيرة، والأكثر توظيفاً للعمالة والأقل تكلفة في توفير فرص العمل، كما تؤدي الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان المحلية من السلع والخدمات بأسعار تتوافق مع قدراتهم الشرائية، والأكثر اعتماداً على الموارد الطبيعية للبيئة.²

2.3 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية:

يحتل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، فهي تعتبر النمط الغالب للمشروعات في الدول العربية، فهذه المشروعات تشكل حوالي 99% من جملة المؤسسات الاقتصادية الخاصة غير الزراعية في مصر، ويساهم بحوالي 80% من إجمالي القيمة المضافة التي ينتجها القطاع الخاص ويعمل به حوالي ثلثي القوة العاملة وثلاثة أرباع العاملين في الوظائف الخاصة خارج القطاع الزراعي، أما في الكويت فيشكل هذا القطاع ما يقرب من 90% من المؤسسات الخاصة العاملة، ويضم عمالة وافدة تقدر بنحو 45% من قوة العمل، وعمالة وطنية بنسبة تقل عن 1%، وفي لبنان تشكل هذه المؤسسات أكثر من 95% من إجمالي المؤسسات، وتساهم بنحو 90% من الوظائف. وفي دولة الإمارات شكلت المشاريع الصغيرة والمتوسطة نحو 94.3% من المشاريع الاقتصادية في الدولة، وتوظف نحو 62% من القوة العاملة، وتساهم بحوالي 75% من الناتج الإجمالي للدولة.³

وتكتسب المنشآت الصغيرة أهميتها في الدول العربية من مجموعة اعتبارات تتعلق بخصائص هيكلها الاقتصادية والاجتماعية، ونسب توفر عوامل الإنتاج، والتوزيع المكاني للسكان والنشاط. كما أن هناك العديد من الظواهر الإيجابية اللصيقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة نوجز أهمها في الآتي:

أ- تستخدم المشروعات الصغيرة طرقاً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميز بارتفاع كثافة العمل، مما يساعد الدول العربية التي تتوفر على يد عاملة كبيرة وندرة في رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكلفة رأسمالية عالية.

ب- يساعد الانتشار الجغرافي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على تحقيق توازن بين مختلف الأقاليم، وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغري المنشآت الكبيرة.

ج- توفر المشروعات الصغيرة سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتها الشرائية.

د- يوفر قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة فرصاً للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الإناث والشباب

- والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين بعد للانضمام إلى قطاع الأعمال الكبيرة.
- هـ- توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة سلعا وخدمات متخصصة ترتبط بأذواق واختيارات المستهلكين بدرجة أكبر من المنشآت الكبيرة، نظراً للاتصال الشخصي المباشر بين أصحابها والعملاء.
- و- تمتاز المشاريع الصغيرة ببساطة تقنيات الإنتاج وسهولة الانضمام إليها وصغر متطلباتها الاستثمارية، مما يؤهلها لتكون أكثر كفاءة من المنشآت الكبيرة في توظيف المدخرات المحلية وتنمية المهارات.
- ز- تلعب المشروعات الصغيرة دوراً هاماً في دعم المنشآت الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها، ومن خلال إجراء العمليات الإنتاجية التي يكون من غير المجزي اقتصادياً تنفيذها بواسطة المشروع الكبير.
- ح- تساعد المشروعات الصغيرة في استغلال موارد الثروة المنتشرة بكميات محدودة في مواقع متباعدة والتي عادة ما تتعاسر المنشأة الكبيرة عن الكشف عنها واستغلالها تجارياً، ومثال ذلك أعمال المحاجر والمناجم الصغيرة ونشاط المزارع.
- ط- تُسهم المنشأة الصغيرة في تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال نشاطاتها المتعددة والمتباينة، كما تساعد على تغيير الهيكل السوقي من خلال تخفيف حدة التركيز وزيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية والخدمية، وهي ميزة هامة إزاء محدودية الأسواق في الدول النامية واحتمالات هيمنة المنشآت الكبيرة و احتكارها لعملية إنتاج بعض السلع.
- ي- تعتبر المنشآت الصغيرة أكثر كفاءة في استخدام رأس المال، وهو ما أكدته بعض الدراسات التطبيقية في كينيا والهند ومصر وغيرها من الدول من خلال مقارنة إنتاجية رأس المال في المنشآت ذات الأحجام المختلفة والعائد المحقق من الاستثمار في كل منها.
- ك- تقوم المنشآت الصغيرة بدور هام في تنمية المدن الثانوية مما يساعد على التخفيف من حدة التركز العمراني لعواصم الدول ومدنها الرئيسية.⁴

4. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1.4 تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

أولت الدولة اهتماماً بالغاً بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في إطار التوجه الجديد الذي يركز على ترقية هذا القطاع كأحد البدائل التنموية للاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، ترجم هذا الاهتمام في المخطط الخماسي للتنمية (2010-2014)، وتم دمج وزارة الصناعة بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2010 وأنشئت بموجبها مؤسسات متخصصة في ترقية هذا القطاع أهمها المجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة. ومن مظاهر التحول في التوجه العام للاقتصاد الجزائري ارتفاع عدد المؤسسات الخاصة كما هو موضح في الجدول رقم 02.

الجدول رقم (02) يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة (2011-2019)

السنة	المؤسسات الخاصة	المؤسسات الحرفية	المؤسسات العامة	المجموع	التطور	
					النسبة	العدد
2011	511 856	146 881	572	659 309	-----	
2012	550 511	160 764	557	711 832	% 7.97	52 523
2013	601 583	175 676	557	777 816	% 9.27	65 984
2014	656 949	194 562	542	852 053	% 9.54	74 237
2015	716 895	217 142	532	934 569	% 9.7	52 516
2016	786 989	235 242	390	1 022 621	% 9.42	88 052
2017	831 914	242 322	267	1 074 503	% 5.07	51 882
2018	880 950	260 652	261	1 141 863	% 6.3	67360
2019	918 542	274 554	243	1 193 339	% 4.5	51 503

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية لسنة 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019.

Ministère de L'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de l'entreprise des années: 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019.

يبين لنا الجدول رقم (02) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة (2011-2019)، حيث شهدت تطورا ملحوظا من سنة لأخرى، إذ بلغت 659 309 مؤسسة سنة 2011 وتطورت إلى 1 193 339 مؤسسة سنة 2019. ونظرا لتحول الجزائر إلى اقتصاد السوق وما يرافق ذلك من تشجيع للقطاع الخاص ودعم المبادرات الفردية، كانت المؤسسات الخاصة الغالب على النسيج الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2011-2019) بنسبة تفوق 99 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تطور عددها من 659 309 مؤسسة سنة 2011 إلى 934 037 مؤسسة سنة 2015 ثم 1 193 096 مؤسسة سنة 2019، وعلى عكس القطاع الخاص غرفت المؤسسات العامة تراجعا حيث بلغت 572 مؤسسة سنة 2011 وانخفض العدد إلى 243 مؤسسة سنة 2019 وذلك راجع في الأساس إلى عمليات الإفلاس أو الخصخصة.

وتجدر الإشارة إلى أنه ورغم النتائج الإيجابية التي حققتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، إلا أن نسبة التطور التي عرفت والتي بلغت 7.72 % خلال الفترة (2011-2019) تبقى بعيدة عن الهدف الذي سطرته الدولة وخصصت له ميزانية ضخمة ومجهودات كبيرة تمثلت في التسهيلات الإدارية والجبائية وكذا المساعدات التمويلية.

2.4- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

الجدول رقم (03): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2019)

المؤسسة	عدد العمال	عدد المؤسسات	النسبة المئوية
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09 عمال	1 157 539	97%
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عامل	31 027	2.6%
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250 عامل	4 773	0.4%

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة الصناعة والمناجم، 2019.

Ministère de L'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de l'entreprise de l'années 2019. édition avril 2020.

مع نهاية 2019، بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1 193 339، حيث هيمنت المؤسسات المصغرة على النسيج الاقتصادي في الجزائر بما نسبته 97%، ونشير في هذا السياق إلى تميز هذا النوع من المشاريع باستخدامه لعدد قليل من العاملين وقدرته على الاستمرار بموارد محدودة وبالتالي فإن درجة المخاطرة تكون أقل ما يشجع الأفراد ومنهم الفئات الهشة في المجتمع على المبادرة بإنشاء هذا النوع من المشاريع ما يساعد في إدماجهم في عملية الإنتاج ويوفر خدمة للمجتمع المحلي. تليها المؤسسات الصغيرة بنسبة 2.6 % والمؤسسات المتوسطة بما نسبته 0.4%.

3.4 التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يكتسي معرفة التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة، فعلى أساسه تقوم الدولة برسم سياستها وفق احتياجات كل منطقة، ومدى انتشار هذه المؤسسات يعكس مدى مساهمتها في التنمية المحلية، فمن جهة تستخدم موارد المجتمع المحلي ومن جهة أخرى تساهم في تنميته وتلبية احتياجات المجتمع المحلي. ونشير في هذا الصدد إلى قدرة هذه المشروعات على توفير توازن إقتصادي وإجتماعي تبعاً لقدرتها على الانتشار على أطراف المدن والمناطق الريفية. هذا الانتشار الذي إضافة إلى أنه يوفر فرص عمل للمجتمع المحلي فهو يساهم في توفير خدمات وبيع بتكلفة أقل لهذا المجتمع.

الجدول رقم (04) يوضح التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2019

المنطقة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة المئوية
الشمال	830 438	69.59 %
الجنوب	262 340	21.98 %
الهضاب العليا	100 561	8.43 %
المجموع	1 193 339	100 %

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة الصناعة والمناجم، 2019.

Ministère de L'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de l'entreprise. édition avril 2020,p11.

ومن خلال الجدول رقم (05) يتضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتوزع بشكل غير متساو، فنسبة 69.59 % منها تتوزع في شمال البلاد، مقابل 21.98 % في الجنوب والجنوب الكبير و 8.43 % في الهضاب العليا، هذا ما يؤثر سلباً على تحقيق التنمية المستدامة والتي من أهم مؤشرات وجود توازن جهوي. فانتشار هذا النوع من المؤسسات يساهم في تنمية المجتمعات المحلية ورفع المستوى المعيشي للأفراد خصوصاً الفئات الضعيفة والفقيرة، كما يساهم في تلبية حاجيات المجتمع بأقل تكلفة.

4.4 تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2011-2019)

لا شك أن تشغيل الأيدي العاملة المحلية يمثل هدفاً مهماً من أهداف التنمية وخصوصاً في البلدان النامية، وعليه فلا بد من معرفة مساهمة المشروعات الصغيرة في هذا المضمار، ويتعين احتساب عدد العاملين الذين تقوم المشروعات الصغيرة بتشغيلهم، وكذلك نسبة العمالة المحلية إلى إجمالي العمالة التي توفرها المشروعات الصغيرة. وكلما ارتفع عدد العاملين المحليين الذين توظفهم المشروعات الصغيرة، ارتفعت نسبتهم في إجمالي العمالة لدى المشروعات الصغيرة، وارتفعت نسبة الأجور المدفوعة للعاملين المحليين في إجمالي الأجور المدفوعة من قبل المشروعات الصغيرة كلما كان ذلك دليلاً على ارتفاع العائد الاقتصادي للمشروعات الصغيرة، وجدير بالذكر أن النسبة الغالبة والأصل في هذه المؤسسات أن العاملين هم عاملين محليين. وجدير بالذكر أن النسبة الغالبة والأصل في المشروعات الصغيرة أن العاملين هم عاملين محليين، وهنا تظهر الفائدة الاقتصادية الكبيرة للمشروعات الصغيرة على الاقتصاد الوطني.⁵

الجدول رقم (05) يوضح تطور عدد الوظائف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة (2011-2019)

السنة	عدد الوظائف المستحدثة في المؤسسات الخاصة والتقليدية	النسبة المئوية	عدد الوظائف المستحدثة في المؤسسات العامة	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية لتطور التشغيل
2011	1 676 111	% 97.21	48 086	% 2.79	1 724 197	
2012	1 800 742	% 97.44	47 375	% 2.56	1 848 117	% 7.19
2013	1 953 636	% 97.59	48 256	% 2.41	2 001 892	% 8.32
2014	2 110 665	% 97.84	46 567	% 2.16	2 157 232	% 7.76
2015	2 327 293	% 98.16	43 727	% 1.84	2 371 020	% 9.91
2016	2 511 674	% 98.16	29 024	% 1.14	2 540 698	% 7.16
2017	2 632 018	% 99.12	23 452	% 0.88	2 655 470	% 4.52
2018	2 702 067	% 99.19	22 197	% 0.81	2 724 264	% 2.59
2019	2 864 566	% 99.12	21 085	% 0.73	2 885 651	% 5.59

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية لسنة 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019.

Ministère de L'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de l'entreprise des années: 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019.

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ تطور الزيادة في نسبة التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2011-2019)، ففي سنة 2011 عرفت تطورا بنسبة 7.19 % وواصلت على هذه الوتيرة إلى سنتي 2017 و 2018 إذ بلغت نسبة نمو التشغيل في هذا القطاع 4.52 % و 2.59 % على التوالي ثم ارتفعت سنة 2019 إلى 5.92 % ويرجع هذا التطور إلى النمو الذي عرفه تعداد هذه المؤسسات، حيث انتقل عددها من 659 309 مؤسسة سنة 2011 إلى 1193 339 مؤسسة سنة 2019 أي بزيادة قدرها 44.75 % خلال الفترة المدروسة (الجدول رقم 02)، وساهمت خلال الفترة المدروسة بزيادة معتبرة في نسبة التشغيل حيث أنه في سنة 2011 كان عدد العمال المشتغلين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1 724 197 عامل وتطور هذا العدد إلى 2 885 651 عامل سنة 2019 أي بزيادة قدرها 40.24 %. ونشير في هذا الصدد إلى أن القطاع الخاص هو الأكثر خلقا لمناصب الشغل تبعا لتشجيع الدولة للمبادرات الفردية عبر مختلف الآليات والهيكل.

4. دور المؤسسات الصغيرة في توفير فرص العمل

تستخدم الصناعات الصغيرة فناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميز بارتفاع كثافة العمل، وتعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءاً من البطالة وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف

الحكومية؛ مما يساعد الدول التي تعاني من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية، وتوفر هذه المشروعات فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الإناث والشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين للانضمام إلى المشروعات الكبيرة والقطاع المنظم بصفة عامة. وقد أيقنت الدول المتقدمة أهمية الصناعات الصغيرة. وفي اليابان أصبحت هذه الأخيرة تستوعب حوالي 84% من العمالة اليابانية الصناعية وتساهم بحوالي 52% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني وفي إيطاليا 2 مليون و 300 ألف مشروع فرد، و وفرت الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1992 وحتى عام 1998 أكثر من 15 مليون فرصة عمل، مما خفف من حدة البطالة وآثارها السيئة، وأن المشاريع الصغيرة تستوعب 70% من قوة العمل الأمريكية. وفي دراسة عن دول الاتحاد الأوروبي في عام 1998، تبين أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة توفر حوالي 70% من فرص العمل بدول الاتحاد الأوروبي.⁶

5. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة للتخلص من علاقة التبعية:

رغم الاستقلال السياسي للدول العربية، استمرت تبعيتها لاقتصاديات الدول الغربية مما أعاق عملية التنمية وزاد من التكامل العربي مع السوق العالمية، هذا التكامل الذي اتخذ أشكالاً عديدة، فهناك التكامل على مستوى الإنتاج عبر سياسة التصنيع للتصدير واستيراد التكنولوجيا المتقدمة، والتكامل على مستوى التجارة الخارجية عبر قنوات التجارة الدولية التي تحكم تكامل المنطقة العربية مع المراكز الصناعية العالمية، وأخيراً التكامل على المستوى المالي الذي يربط الشبكات المالية العالمية ذات الصلة بالشركات المتعددة الجنسيات، ويفرض استخدام المال العربي في الدورة المالية العالمية مما يؤكد إدماج المنطقة العربية. إن هذا الانخراط في علاقات تبعية غير متكافئة في إطار المنظومة الدولية يؤكد الإستلاب الحضاري والتبعية الاقتصادية والمالية والتكنولوجية للدول العربية.⁷

ويمكن لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يلعب دوراً فاعلاً في الاستقلال الاقتصادي، حيث تمثل مصدراً للأمن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي للمجتمعات كونها تعطي فرصة للاستثمار للفئات الهشة في المجتمع المحلي مثل المرأة والمهنيين والشباب الذي لا يملك رأس مال كبير، هذا ما سيؤدي إلى خلق إكتفاء ذاتي.⁸ بالإضافة إلى أن هذه الصناعات تحقق الترابط والتكامل الهرمي بين فروع الصناعات المختلفة، كذلك تساهم الصناعات الصغيرة في استقرار وزيادة الانتاج والدخل. وتعتبر من أهم المداخل الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة لكونها لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة فهي تحتاج ليد عاملة كثيفة كما تعتمد في غالب الأحيان على الموارد والمواد الخام المحلية مما يجعلها تتكامل مع الاقتصاد الوطني بشكل أكبر مما تفعله الصناعات الكبيرة، كما أن منتوجات الصناعات الصغيرة تتوجه أساساً نحو الأسواق المحلية، فتساعد المجتمع على إنتاج حاجياته الأساسية بنفسه ما يساهم في تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي والتخلص من التبعية.

6. مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عصب اقتصاد مختلف الدول المتقدمة والنامية، حيث أثبتت مختلف الدراسات أنها تمثل 90% من عدد المشروعات، وتساهم بنحو 85% من الناتج القومي المحلي الإجمالي، كما توفر نحو 80% من مجموع فرص العمل في أغلب اقتصاديات دول العالم.

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة فعّالة في عملية التنمية بتحقيقها لأهداف اقتصادية واجتماعية، كما تعتبر من أهم مصادر خلق فرص العمل وتخفيف حدة مشاكل البطالة، إضافة للتكامل الذي تحققه بينها وبين المؤسسات الكبرى وتعويض الواردات بالإنتاج المحلي، وكذا احتواء الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من دول العالم، وبالتالي فإن دعم وتنمية هذه المؤسسات هو هدف استراتيجي قومي بالغ الأهمية.⁹

ويتوقع لهذه المشروعات أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادي في معظم الدول خلال العقود القادمة، وأن تساهم في توفير العديد من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة، حيث يتنامى دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الوظائف ومكافحة البطالة في الدول العربية على جبهتين، الأولى: لمكافحة البطالة المرتفعة. والجبهة الثانية: مقابلة احتياجات الدول العربية باستحداث 100 مليون فرصة عمل فيها خلال العشرين سنة القادمة.

وفي مقال بصحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية أشار الخبير الاقتصادي روشير شارما أنه بالرغم من تراجع التصنيع والصادرات على مستوى عالمي خلال الفترة الماضية بسبب جائحة كورونا مما يؤثر على وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن التحولات التي سببها الوباء، على غرار تسارع الثورة الرقمية وتبني برامج الإصلاح الاقتصادي وارتفاع أسعار السلع الأساسية، توفر ظروفًا ملائمة لانتعاش عدد من الاقتصادات الناشئة. يبقى التحدي الأكبر للنمو العالمي هو أداء الاقتصادات الناشئة في ظل انخفاض قيمة التجارة العالمية، وانخفاض تدفقات رؤوس الأموال إليها. فقد أدت الأزمة الصحية متمثلة في وباء كورونا إلى الاعتماد بشكل متزايد على التكنولوجيا الرقمية، وذلك يمكن أن يفيد الاقتصادات النامية بشكل مستدام، فهذه الدول تبدو أقل ارتباطًا بـ "البنية التحتية القديمة" وباتت تعتمد على التكنولوجيا اللاسلكية بشكل أسرع من البلدان المتقدمة، ويرجح الكاتب أن تلعب الثورة الرقمية دورًا كبيرًا في دفع عجلة نمو الاقتصادات الناشئة خلال الفترة القادمة. وإذا كان قلة من الدول فقط قادرة على تحقيق الربح من الصناعات التصديرية، فإن العديد من البلدان النامية الأخرى لديها الفرصة في تحقيق الازدهار عبر برامج الإصلاح الاقتصادي، أو الانتعاش المحتمل في أسعار السلع الأساسية، أو الاعتماد على الثورة الرقمية المتسارعة.¹⁰

7. خاتمة:

أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عصبًا لاقتصاد الدول عمومًا، إذ تعتبر من أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن أهم المصادر البديلة لخلق فرص عمل وتحقيق التكامل بينها وبين المؤسسات الكبرى. ما يجعل من عملية دعم وتشجيع هذه المؤسسات هدف استراتيجي ذو أهمية بالغة.

وتبقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الخيارات الاستراتيجية لاقتصاد أي دولة، إذ لها القدرة على الصمود في وجه الأزمات أكثر من المشروعات الكبيرة، وفيما يخص الدول النامية فتبقى المشاريع الصغيرة والمتوسطة فرصة لها إذ لا تتوفر على إمكانيات مادية لإقامة مشاريع وصناعات كبرى. إضافة إلى أنها تمتاز بسرعة التأقلم مع المحيط الاقتصادي وتغيراته. وتكتسي المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أهمية حيوية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في تعزيز الابتكار والإبداع وتوفير العمل اللائق للجميع. إضافة لقدرتها على توفير فرص العمل أكثر من المشاريع الكبرى لاعتمادها على العنصر البشري أكثر من التكنولوجيا في عملية الإنتاج. هذا إضافة لاعتبارها كافة فئات المجتمع كشركاء في العملية التنموية ما يمثل فرصة للجميع حتى الفئات الهشة في المجتمع مثل الفقراء، المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة ما يحقق الاستقرار الاجتماعي والنفسي لهاته الفئات.

8. الإحالات والمراجع:

- ¹ - منظمة العمل العربية، "التقرير العربي الأول لمنظمة العمل العربية حول التشغيل والبطالة في الدول العربية"، القاهرة، 2008، ص 8.
- ² - عاصم عبد النبي أحمد البندي "المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية مصر أنموذجاً"، 2012، ص ص 156-171، الموقع الإلكتروني: <http://rooad.net> يوم 20/01/2019 الساعة 15: 10.
- ³ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005"، الكويت، ص 78.
- ⁴ - حسين عبد المطلب الأسرج، "صيف التمويل الإسلامي كآلية لتنمية قطاع المشروعات الصغيرة في الدول العربية"، مركز الشرق العربي للدراسات الحضرية والاستراتيجية، 2016، لندن. الموقع الإلكتروني: www.asharqalarabi.org.uk يوم 2020/09/08.
- ⁵ - عاصم عبد النبي أحمد البندي ، مرجع سبق ذكره، ص 182.
- ⁶ - نفس المرجع، ص ص 152 - 179.
- ⁷ - محمد نصر مهنا، "مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن القومي العربي"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004، ص ص 156-159.
- ⁸ - هائل عبد المولى طشطوش، "المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية"، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2012، ص 74.
- ⁹ - صلاح حسن، "دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011، ص 01.
- ¹⁰ - Ruchir Sharma, "Which Developing Economies Will Rise After the Pandemic", website: www.nytimes.com/opinion ic, 20/05/2021 14:20.